

تقييم إمكانيات سوق الغاز في الهند

عن كابسارك

مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هو مركز عالمي غير ربحي يجري بحثاً مستقلة في اقتصاديات وسياسات وتقنيات الطاقة بشتى أنواعها بالإضافة إلى الدراسات البيئية المرتبطة بها. وتتمثل مهمة كابسارك في تعزيز فهم تحديات الطاقة والفرص التي تواجه العالم اليوم وفي المستقبل من خلال بحوث غير منحازة ومستقلة وعالية الجودة لما فيه صالح المجتمع، ويقع كابسارك في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

إشعار قانوني

© حقوق النشر 2020 محفوظة لمركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك). لا يجوز استخدام هذا المستند أو أي معلومات أو بيانات أو محتوى يتضمنه دون نسبه بشكل ملائم لكابسارك، كما لا يجوز إعادة إنتاج هذا المستند أو جزء منه دون إذن خطي من كابسارك. ولا ينشأ عن المعلومات الواردة في هذا المستند أي ضمان أو تعهد أو أي مسؤولية قانونية -سواء مباشرة أو غير مباشرة- تجاه دقتها أو اكتمالها أو فائدتها. كما لا يجوز أن يعتبر هذا المستند -أو أي جزء منه- أو أن يفسر كنصيحة أو دعوة لاتخاذ أي قرار. الآراء والأفكار الواردة هنا تخص الباحثين معدي الدراسة، ولا تعكس بالضرورة موقف المركز ووجهة نظره.

جمعت هذه الورشة المنعقدة في اليوم السادس من شهر أكتوبر لعام 2019م، أكثر من 20 شخصاً من خبراء الطاقة والسياسة لمناقشة مستقبل قطاع الغاز الطبيعي في الهند وكيف يمكن للبلاد زيادة حصة الغاز في مزيج الطاقة الخاص بها. وقد ركزت المناقشات على خيارات السياسة لعكس الطلب الشديد الانخفاض على الغاز، وكيف يتأتى للهند الاستفادة من ضعف أوضاع السوق العالمية للغاز الطبيعي المسال، وطموح الهند لسوق غازها في سياق التجارب السابقة وإمكانية التغيير. تشمل النتائج الرئيسية لورشة العمل ما يلي:

لا يزال هناك قدر كبير من الشكوك تحيط بالتكلفة التنافسية للغاز، وبخاصة في قطاع الطاقة. ونتيجة لذلك، هناك حاجة لدفعة سياسية قوية لزيادة حصة الغاز في مزيج الطاقة الهندي.

استطاع الفحم والطاقة المتجددة المنخفضة التكلفة الحد من استخدام الغاز كوقود أساسي لتوليد الطاقة، ورغم ذلك، بإمكان الغاز زيادة الاستقرار والمرونة قطاع الطاقة وتحسين أمنه وتقليل الانبعاثات مقارنة بالفحم.

كذلك يمكن لزيادة إمدادات الغاز والحصول عليه مع استمرار الاقتصاد الهندي في التوسع أن تساعد في تلبية الاحتياجات المتزايدة للطاقة وتعزيز كفاءتها وتقليل الآثار البيئية للاقتصاد. لا سيما وأن التحول من أنواع الوقود الكثيفة الكربون إلى الغاز سيكون عاملاً رئيسياً لتحسين نوعية الهواء والمساعدة في إظهار التزامات الهند بالتخفيف من وطأة تغير المناخ.

كما سيكون دعم السياسات في شكل ترشيد الأسعار وتطوير البنية التحتية واستيعاب التكاليف البيئية أمراً حاسماً بالنسبة لنمو قطاع الغاز في الهند.

ذلك المفروض على الفحم بسبب الضرائب المطبقة على امتداد سلسلة القيمة، مما يجعل الغاز غير مجدٍ من الناحية الاقتصادية لاستخدامه في توليد الطاقة الكهربائية والقطاعات الهامة الأخرى. ويتعين على الحكومة بغية جعل الغاز قادراً على المنافسة القيام بإصلاح السياسات المالية والضريبية بحيث يكون العبء الضريبي التراكمي مناسباً عبر سلسلة قيمة الغاز بأكملها، بدءاً من الإنتاج أو الاستيراد حتى الاستهلاك من قبل المستخدم النهائي.

تمتد تحديات التسعير الأخرى لتشمل البنية التحتية لخطوط الأنابيب وتعريفات النقل، ويرى كثير من الخبراء أن البنية التحتية الكافية للغاز تعتبر الشرط الأساسي لإيجاد الطلب. ومع ذلك، فقد أخفق تطوير خطوط الأنابيب في مواكبة النمو في الطلب على الغاز، فيما اعتبرت العديد من مقترحات خطوط الأنابيب غير مجدية من الناحية المالية بسبب العجز الملحوظ في الطلب أو الأحوال الاقتصادية غير المؤاتية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المضافة لنظام تعريفات خط الأنابيب الهندي تؤدي إلى رفع أسعار التجزئة، مما يجعل الغاز غير قادر على منافسة مصادر الطاقة البديلة الأخرى.

يعتبر توليد الطاقة أكثر القطاعات أهمية لتمكين الغاز من تحقيق نمو كبير كحصة من مزيج الطاقة الكلي في الهند، ورغم ذلك، فإن الجمع بين ديناميات سوق الطاقة الحالية واللوائح التنظيمية المحلية غير الملائمة جعل الوقود غير قادر على المنافسة مع الفحم، والأكثر من ذلك أنه غير قادر بنحو متزايد على منافسة مصادر الطاقة المتجددة. وبما أن الحكومات المحلية تكافح للحيلولة دون زيادة أسعار الكهرباء لمجموعات المستهلكين ذات الحساسية السياسية، مثل القطاعات المحلية والزراعية، لذا فإن التكلفة العالية لإنتاج الكهرباء ستؤدي إلى تفاقم اعتماد القطاع على الإعانات الحكومية. ويجب على الحكومة الوطنية تبعاً لذلك، العمل على مواءمة سياساتها في مجال الطاقة لتتنسق مع أهدافها طويلة الأجل لقطاعي توليد الطاقة ومزيج الطاقة في البلاد.

تواجه الهند نقصاً حاداً في الطاقة، وعلى الرغم من التطور الاقتصادي السريع، إلا أن قطاعات كبيرة من السكان يحصلون على خدمات محدودة من الكهرباء أو تكاد تكون معدومة بالنسبة لهم، في حين أن تكلفة وموثوقية وتوفير الطاقة تفرض قيوداً على النمو والاستثمار في القطاعات الرئيسية. ومن المحتمل أن تصبح الهند نتيجة لهذا الطلب الذي لم تتم تلبيته واحدة من أكبر الدول المستهلكة للغاز الطبيعي في العالم. رغم أن قطاع الغاز في الهند ظل يكافح منذ عام 2010م، إلا أن استخدام الغاز يعتبر حلاً فعالاً من حيث التكلفة وسليم من الناحية البيئية لتلبية احتياجات البلاد المتنامية. وتتمثل العقبات الرئيسية التي تعوق زيادة حصة الغاز في مزيج الطاقة الهندي في تباطؤ وتيرة الإنتاج المحلي والمسائل المتعلقة بالتسعير والتخصيص والممارسات التنظيمية غير الفعالة إضافة لعدم ملاءمة البنية التحتية.

ومن ناحية أخرى، تعد آليات التسعير والتكلفة المحددات الرئيسية للطلب على الغاز في الهند للمستهلكين الحاليين في قطاعي الصناعة والطاقة، والمستهلكين الجدد مثل قطاع الغاز في المناطق الحضرية (الذي يشمل القطاع السكني و القطاع التجاري و قطاع النقل). ولقد سعت الدولة لإجراء إصلاحات لجعل عملية تنظيم الأسعار أكثر شفافية عن طريق ربط أسعار الغاز بالجملة بحدود الأسواق الدولية، إلا أن هذه الجهود أدت إلى المزيد من التعقيد والغموض لعملية وضع الأسعار، ويعود ذلك إلى أن مكونات التسعير تستخدم معايير دولية لا تتطابق تماماً مع معايير الأسواق الهندية. لذا ينبغي إصلاح وترشيد آليات التسعير الأولي للغاز في الهند، حيث يحتمل أن تسهم أنظمة التسعير الجديدة القائمة على تكاليف الفرص للغاز المستورد والوقود البديل لمرافق الإنتاج الجديدة في معالجة بعض هذه الشواغل.

كما يعد نظام الضرائب من القضايا الأساسية المتصلة بالتسعير والتي تؤثر على تكلفة بيع الغاز بالتجزئة. وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الانبعاثات الكربونية، إلا أنه يتم فرض ضريبة على الغاز بمعدل فعلي أعلى من

أن يأخذوا في الاعتبار أنه في حين تعتبر الصناعة والنقل والأسر جميعها أسواق نمو محتملة للغاز في الهند، فإنّ كل منها تصاحبه تحدياته المختلفة.

كذلك يتعين على السلطات المختصة البت فيما إذا كان الغاز سيلعب دوراً ثانوياً أو محورياً في مزيج الطاقة الهندي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لفوائده البيئية التي تفوق فوائده الفحم، كما يتعين على مقرري السياسات

خلفية عن ورشة العمل

سعت هذه الورشة للإجابة عن ثلاثة أسئلة بحثية رئيسية لتقييم إمكانيات سوق الغاز في الهند والعمل على تحديد الاستراتيجيات التي تساعد على زيادة حصة الغاز في مزيج الطاقة الهندي.

تعتبر حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الهندي آخذة في التقلص حتى في ظل ارتفاع الطلب على الطاقة، لذلك دعت الحكومة الهندية إلى زيادة استخدام الوقود للمساعدة في تلبية احتياجات الاقتصاد النامي بوتيرة متسارعة بطريقة أكثر مراعاة للبيئة، هذا رغم أن الحكومة الهندية قد ناضلت عبر تبني السياسات الفعالة لدعم أهدافها للغاز.

والجدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية تواجه تحدياً مماثلاً في زيادة حصة الغاز في مزيجها للطاقة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة السعودية للحد من اعتماد الاقتصاد على النفط وخفض الانبعاثات الكربونية، إلا أنه ثبتت صعوبة إعادة هيكلة قطاع توليد الطاقة الذي لا يزال يهيمن عليه النفط بشدة. وبالتالي، فإنّ باستطاعة التوصيات السياسية لدعم استهلاك الغاز في الهند أن توفر رؤى لتصميم سياسة الطاقة الخاصة بالمملكة العربية السعودية.

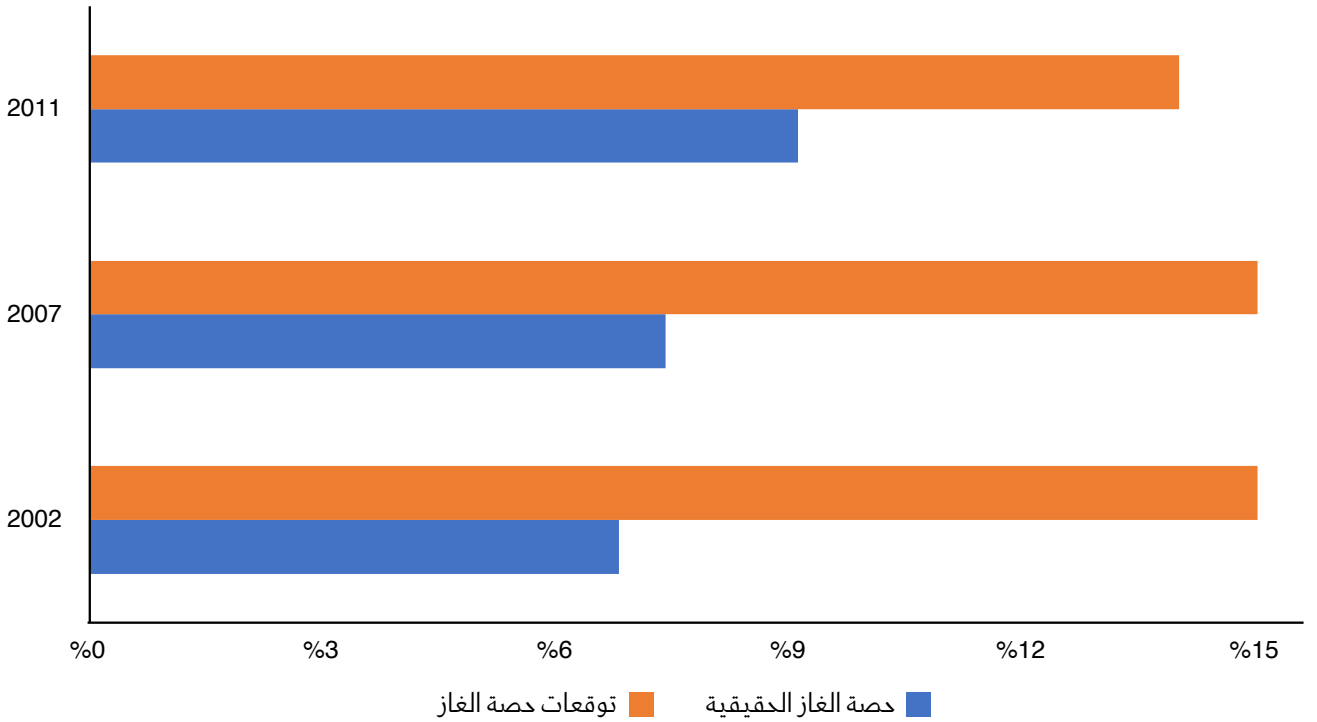
1. ما هي العقبات الأساسية التي تجابه تصميم السوق والسياسات التي تحول دون نمو أسرع وتيرة لاستهلاك الغاز في الهند، وإلى أي مدى يمكن التغلب عليها؟
2. ما هي الفرص الموجودة غير المستغلة التي قد تسهم في زيادة إمدادات الغاز في البلاد، سواء من الإنتاج المحلي والواردات، وما هي القيود المحتملة؟
3. ما هي الدروس المستفادة في مجال تصميم السياسات والسوق التي يمكن استخلاصها من تجربة الهند وقد تكون مفيدة للمملكة العربية السعودية، خاصة بالنظر إلى أهدافها المتشابهة للتصنيع؟

العوامل الهيكلية وقضايا السياسة التي تؤثر على قطاع الغاز في الهند

ولقد تعهدت الحكومة الهندية في إطار سعيها لمعالجة هذا العجز بزيادة حصة الغاز في مزيجها للطاقة إلى 15% بحلول عام 2030م، كما أنها تهدف إلى مضاعفة الإنتاج المحلي للغاز بحلول عام 2022م. كما توقفت السلطات عن تقاسم الإيرادات وحررت أنظمة التسويق والتسعير فضلاً عن إضافة نظام "النافذة الواحدة" للتخليص الجمركي لجميع أنشطة الاستكشاف والإنتاج. ولا ننسى أنه تم منح 32 منطقة جديدة بموجب سياسة (Open Acreage) لتوسيع المساحات المزروعة. كذلك تسعى الهند بدأب إلى تشجيع إنتاج الغاز غير التقليدي من الميثان المستخرج من الطبقة الفحمية وهيدرات الغاز والصخر الزيتي. ورغم ذلك، فإن شركات النفط العالمية الكبرى لم تقم بأي استثمارات كبيرة في قطاع التنقيب.

درجت الهند على التأكيد على أهمية الغاز الطبيعي في تلبية احتياجات البلاد المتزايدة من الطاقة بطريقة مستدامة بيئياً، فعلى سبيل المثال، توقعت رؤية الهيدروكربون-2025 وهي خطة لسياسة الطاقة وضعتها الحكومة الهندية في عام 1999م- أن الغاز سيمثل نسبة 20% من استهلاك الطاقة في الهند بحلول عام 2025م، ورغم ذلك، كان الوقود في عام 2018م يمثل ما بين 6% و7% فقط من مزيج الطاقة الكلي في الهند. هذا على الرغم من القلق المتنامي حول مسائل جودة الهواء والدور الذي يمكن أن يلعبه الغاز في دعم الأهداف الوطنية للطاقة المتجددة من خلال توفير الدعم للانقطاعات في توليد الكهرباء المتجددة.

الشكل 1. حصة الغاز مقارنة بأهداف السياسة (1990-2018).



المصدر: التقرير الإحصائي للشركة البريطانية للبترول (BP) لعام 2019م ومركز (Niti Aayog) للأبحاث السياسة العامة التابع للحكومة الهندية وكابسارك.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أنّ السياسة المالية غير المتسقة تعمل على تقويض تحقيق هدف الحكومة الهندية المتمثل في زيادة استخدام الغاز، كما أدّت مجموعة من الضرائب المفروضة على امتداد سلسلة قيمة للغاز، لا سيما تلك المفروضة على خطوط الأنابيب، إلى فرض ضريبة على الوقود بمعدل إجمالي يفوق تلك المفروضة على الفحم، على الرغم من المزايا البيئية التي يتسم بها الغاز. كما أن هذا النظام الضريبي غير المنظم يزيد من تعقد التسعير والالتزام به، بالإضافة إلى فرض الضرائب، فإنّ التنظيم والسياسات بشكل عام تعد ضعيفة ومعقدة للغاية بخاصة فيما يتعلق بتحديد الأسعار والترخيص، وقد أدى ذلك إلى العديد من النزاعات القضائية بما فيها الدعوى القضائية القائمة بين حكومة ولاية غوجارات وحكومة الاتحاد بشأن امتلاك الولاية القضائية على موارد الغاز.

وأخيراً، لا يزال تطوير البنية التحتية يواجه مشكلة واضحة في تحديد أولويات المتطلبات على شاكلة معضلة البيضة والدجاجة، حيث يعتقد كثير من الخبراء أن إنشاء بنية تحتية مناسبة للغاز - تُعرف باستراتيجية "الناقل أولاً" - يعد الشرط الأساسي لخلق الطلب. وبالتالي، فإنّ بناء البنية التحتية يعتبر حجر الزاوية لتعزيز نمو الطلب، ومع ذلك، فقد أخفقت العديد من مشاريع خطوط الأنابيب في الماضي قدماً بسبب النقص الملحوظ في الطلب أو الأحوال الاقتصادية غير المؤاتية.

أما فيما يتعلق بجانب الطلب، فقد أحرزت الهند تقدماً ملحوظاً في تشجيع استهلاك الغاز في شبكات الغاز في المدن، بما في ذلك النقل والصناعات الحضرية المحلية والصغيرة، كما أقرت الحكومة الهندية كذلك استخدام الغاز الطبيعي المسال (LNG) كوقود للنقل البري وهي تعمل حالياً على إجراء دراسات تجريبية ذات صلة.

كما هو موضح في الشكل 1 أعلاه وكما ذكرنا سابقاً فإنّ أهداف الهند السابقة لاستخدام الغاز لم تتحقق بعد.

من ناحية أخرى، تعتبر آليات التسعير والتكلفة من العوامل الرئيسية التي تحدد الطلب على الغاز في الهند، حيث تعد القطاعات المتطورة نسبياً (مثل الطاقة والأسمدة) والناشئة (مثل قطاع الغاز في المناطق الحضرية) (الذي يشمل القطاع السكني والقطاع التجاري وقطاع النقل) التي تتسم بحساسية شديدة للتغيرات في الأسعار في الهند. فضلاً عن ذلك، كان للتدابير الإصلاحية التي أدخلت في الفترة 2012-2014م والتي تربط الأسعار الأولية بالسوق الدولية التي كانت لها نتائج غير مقصودة تمثلت في زيادة التعقيد وعدم اليقين في وضع الأسعار. فيما كانت صيغة التسعير التي تم تطبيقها موجهة إلى الاقتصادات الأكثر تقدماً، إضافة إلى أنّ المعايير الدولية التي تستخدمها تماثل معايير السوق الهندية إلى حد ما.

نمو الطلب على الغاز في الهند: التطلعات والجدوى

وبعيداً عن مسألة توليد الطاقة، فإنّ بالإمكان زيادة استهلاك الغاز في قطاع الصناعة (بما في ذلك إنتاج الأسمدة الذي يعتبر مستخدم رئيسي للغاز حالياً) وقطاعات الإسكان والنقل، كما يوفر الغاز أيضاً بديلاً فعالاً للفحم في صناعات الحديد والصلب. كما أكدت تراخيص توزيع الغاز على قطاع الغاز في المناطق الحضرية الجديدة التي منحتها حكومة الهند منذ عام 2018م على الطموحات الهندية لتوسيع شبكة الغاز، على الرغم من وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بالترخيص والتمويل الماثلة قبل تحقيق هذه الخطط. ونظراً لأنّ أسعار الغاز تقل عن 7.5 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، لذا فإنّ الغاز يعد أيضاً منافساً من حيث التكلفة مقارنة بالفحم. ويبدو أن هذه القطاعات أكثر قدرة على استخدام الغاز الأعلى تكلفة مقارنة بمحطات توليد الطاقة بالغاز. ومع ذلك، وفي بعض التطبيقات الأخرى مثل المنسوجات والورق، نجد أن الانتقال من الفحم إلى الغاز سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج.

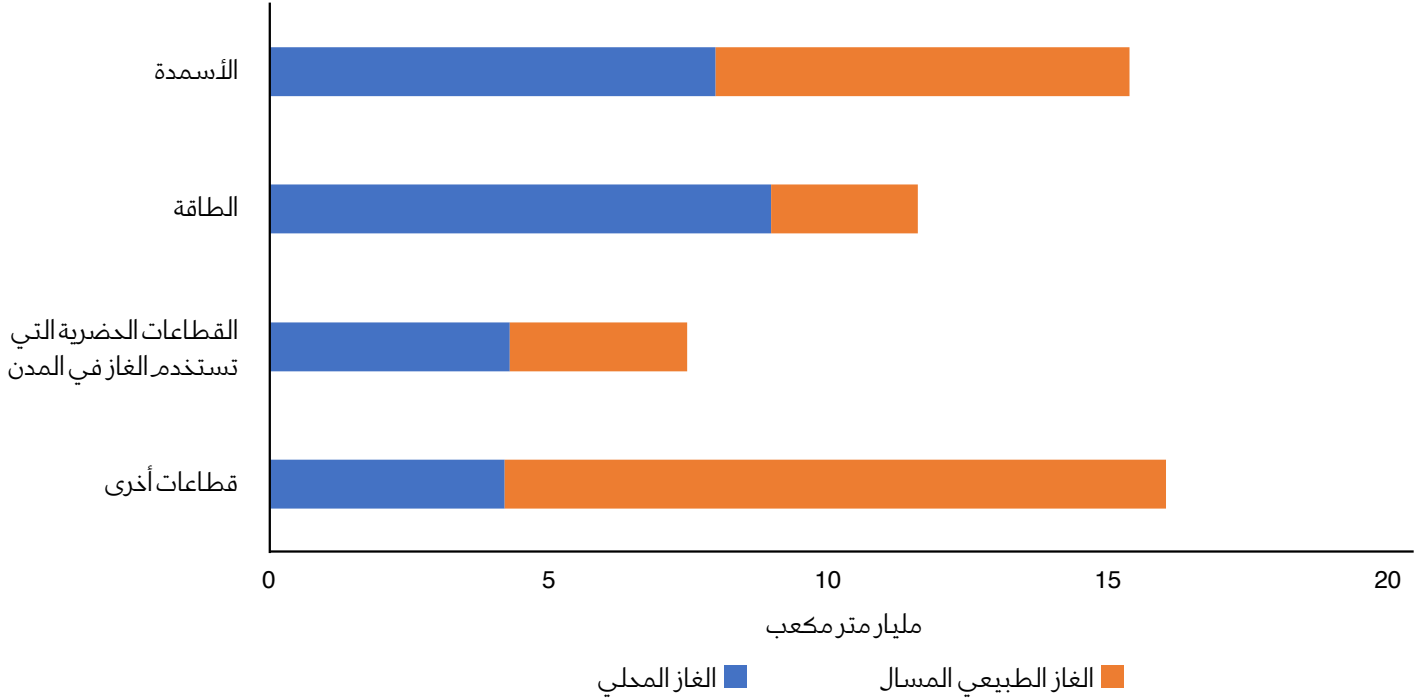
أما مثال الصين فيشير إلى أن المبادرات الهادفة إلى تحسين جودة الهواء في المناطق الحضرية وتحويل القطاع الصناعي نحو الصناعات الخفيفة، يمكنه أن يزيد من الاستهلاك الصناعي للغاز، رغم أن هذا الأمر يتطلب دعماً سياسياً متفق عليه من جانب حكومة بكين لإنشاء البنية التحتية للغاز. بينما يمكن في التطبيقات الصناعية، أن يؤدي تطبيق معايير أكثر صرامة على التحكم في الانبعاثات إلى دفع الشركات الخاصة لتوجيه استثماراتها الجديدة في مجال الطاقة نحو الغاز. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ زيادة التركيز على كفاءة استخدام الطاقة قد تساعد أيضاً في تحسين الوضع الاقتصادي للغاز، بصرف النظر عن الاعتبارات البيئية.

لا يزال الفحم يهيمن على مزيج الطاقة في الهند، بينما يلعب الغاز دوراً ثانوياً (كان الفحم في عام 2018م يمثل أكثر من نسبة 70% من إجمالي استهلاك الطاقة مقارنة بنسبة 6% فقط للغاز). حيث تسهم ديناميات أسواق الطاقة المحلية والعالمية في جعل الفحم أكثر قدرة على المنافسة من حيث التكلفة وسهولة الحصول عليه، بينما تعمل صناعة الفحم المحلية كذلك على زيادة أمن الطاقة والنشاط الاقتصادي المحلي المرتبط بإمدادات الفحم في الهند. وفي الوقت ذاته، أصبحت الطاقة المتجددة أقل تكلفة، حيث تخطط الهند لإضافة 175 جيجاواط من الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بحلول عام 2022م.

ومع ذلك، يمكن للغاز أن يلعب دوراً بالغ الأهمية في توليد الطاقة الكهربائية والمساهمة في تقليل الانبعاثات الكربونية على نطاق المنظومة. لا تعمل طاقة الغاز على تلبية الطلب المتزايد على الحمل الأساسي في الهند فحسب؛ وإنما يمكنه كذلك رفع مرونة وموثوقية نظام توليد الطاقة الكلي. وسيتم تحديد ذلك جزئياً من خلال سرعة إنشاء البنية الأساسية الجديدة لتوزيع الغاز على قطاع الغاز في المناطق الحضرية، كما يمكن للغاز أن يوفر بديلاً للوقود السائل. وباعتبار الغاز مصدراً من مصادر الطاقة، نجد أنه تنبعث منه كمية أقل من الغازات الدفيئة مقارنة بالفحم، حتى إذا أخذنا في الاعتبار ثاني أكسيد الكربون والميثان المنبعثين أثناء عمليات الإنتاج والنقل والمعالجة. ونجم عن الغاز في عام 2018م على الصعيد العالمي انبعاثات بلغت في المتوسط نسبة 50% أقل مقارنة بالفحم لكل وحدة لتوليد الطاقة الكهربائية، ونسبة 33% أقل لكل وحدة مستخدمة من الحرارة في قطاعي الصناعة والمباني.

نمو الطلب على الغاز في الهند: التطلعات والجدوى

الشكل 2. مستخدمو الغاز المحلي مقارنة بالغاز الطبيعي المسال، بحسب القطاع المستهلك للغاز في الهند (المتوسط السنوي لعام 2015-2018).



المصدر: الوكالة الدولية للطاقة.

التسعير وتحسين إمدادات الغاز الطبيعي المسال

نسبة 15% من مزيج الطاقة الأولية.

استفادت الهند باعتبارها من ضمن الموردين الصافيين للغاز الطبيعي من تراجع الأسعار العالمية للغاز الطبيعي المسال على مدى السنوات الأربع الماضية، وقد أدى تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى تكون أسعار عقود الغاز الطبيعي المسال المرتبطة بالنفط ميسورة التكلفة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفضت أسعار التسليم الفوري للغاز الطبيعي المسال تبعاً لذلك، مما انعكس كذلك على ازدياد عمليات الشراء الفورية. إلا أن الفرق الشاسع بين الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال وأسعار العقود المرتبطة بالنفط قد دفع الكثير من العاملين في هذا القطاع إلى الاحتجاج بأن العقود طويلة الأجل المرتبطة بالنفط يجب ألا تكون في محفظة أي بلد، كما دعا المسؤولون في الهند مجدداً إلى إعادة التفاوض بشأن العقود الحالية طويلة الأجل، والتي من المحتمل أن تجعل موردي الغاز الطبيعي المسال يعتبرون الهند سوقاً غير جديرة بالثقة لهذا النوع من العقود.

بينما تظهر نتائج تحليل النماذج الاقتصادية أن بإمكان الهند الاستفادة من نقل جميع المشتريات الآجلة إلى السوق الفورية والتوقف عن إبرام المزيد من العقود طويلة الأجل، ووفقاً للنموذج، فإن هذا يؤدي إلى خفض متوسط أسعار الواردات في الهند بمقدار 1.50 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية من سينااريو بقاء المؤشرات والأنشطة على حالها- والتي تعتبر حجة قوية لإنهاء العقود طويلة الأجل. وتبعاً لذلك، وفي غياب سريان مثل هذه العقود فإن البائعين لا يلتزمون بتزويد السوق الهندية بالإمدادات اللازمة، وقد يكون هناك عجز في ظل الأوضاع الصعبة للأسواق، وذلك ما يتوقع المحللون حدوثه في منتصف عام 2020م. وبالتالي، يتعين على صناع السياسات تحديد أفضل مزيج من العقود طويلة الأجل ومشتريات السوق الفورية بناءً على أمن الطاقة وميزات التكلفة.

تعتبر آليات التسعير والوصول إلى البنية التحتية بمثابة العقبات الرئيسية التي تحول دون نمو الطلب على الغاز في الهند، غير أن بعض الخبراء تبنوا الدعوة لإنشاء سوق فورية (آنية) محلية للغاز لتحفيز الطلب عليه. ونظراً لكون الهند لا تعد من الموردين الصافيين للغاز الطبيعي، فإن مبدأ وضع السعر المنطقي يعادل الاستيراد، مما يعني في هذا السياق أن سعر الغاز الذي يتم تسليمه للمستخدمين النهائيين يجب أن يكون سعر استيراد الغاز الطبيعي المسال مضافاً إليه تكاليف التسليم على شبكة خطوط الأنابيب، شريطة أن يتم منح طرف ثالث حق الوصول إليه، ومع ذلك، فإن الحكومة تقوم بتحديد السعر باستخدام آلية تحديد الأسعار، التي تتسبب في تأخر ستة أشهر عن الأسعار القياسية العالمية. إلا أن هذا الإجراء بهذه الكيفية قد لا يكون مثالياً بالنسبة لشركات الاستكشاف والإنتاج التي لديها آفاق استثمارية تتراوح بين 10 إلى 15 سنة، كما أن هناك عقبة أخرى تتمثل في احتكار قطاع المرحلة الثانية في التنقيب عن الغاز الطبيعي، حيث تهيمن شركة واحدة بالكامل على شبكة نقل الغاز الطبيعي في مناطق معينة، ويحق للشركة ألا تسمح بتدخل طرف ثالث أو أن تفرض رسوماً عالية على شحنات الغاز الطبيعي.

يمثل العجز الذي يواجه قطاع الغاز في الهند في الوقت الراهن ما حدث في قطاع صناعة الفحم، حيث قامت السلطات حينها بفصل الفحم عن الأسعار الدولية لتسهيل النمو الاقتصادي من خلال خفض تكاليف الطاقة، ولم تسمح باستخراج الفحم وبيعه سوى لشركة حكومية واحدة. ومع ذلك، وعندما سمحت الحكومة للشركات الخاصة بالانضمام إلى السوق في عام 1993م، فقد سارعت العديد منها إلى استغلال فرص التحكم في الأسعار ما بين عمليات المراجعة التي يتم التحكم فيها على الصعيدين المحلي والأسواق الدولية المفتوحة، مما يدل على أهمية الأطر المؤسسية والتنظيمية التي يتم وفقها إعادة هيكلة آليات تسعير قطاع الغاز لضمان أن الغاز يشكل ما لا يقل عن

الخاتمة: هل ستصبح الهند الصين التالية؟

هل يتبع استهلاك الغاز في الهند مساراً تصاعدياً مثابهاً لما حدث في الصين؟ الشاهد أنّ العديد من التطورات في الهند تشير إلى إمكانية حدوث هذا الأمر، حيث يعد تدهور جودة الهواء القضية الأكثر تأثيراً على التجربة الصينية، وحيث تبحث الحكومة والقطاع الخاص والسكان بنحوٍ متنامٍ عن أنجع السبل للحد من تلوث الهواء، كما يتمثل وجه الشبه الرئيسي الآخر في ظهور طبقة متوسطة قادرة على تحمل تكاليف استهلاك أعلى للطاقة.

من المتوقع بالتزامن مع انخفاض التكاليف أن تلعب الطاقة المتجددة دوراً أكبر في مزيج الطاقة الهندي، إلا أنه لا ينبغي اعتبار الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي منافسين فحسب، بل ينبغي اعتبارهما أيضاً حلولاً تكميلية لتلبية طلب الهند المتزايد بوتيرة متسارعة على الكهرباء وتقليل الانبعاثات الكربونية. كما أن ازدياد معدلات استهلاك الطاقة المتجددة والغاز في الصين، يساعد على توفير احتياجات البلاد المتنامية من الطاقة دون إعاقة بعضها البعض بشكل مباشر. ومع ذلك، لن يكون الضغط البيئي وحده كافياً، بل يتعين على الحكومة تصميم وتنفيذ سياسات مالية وتسعيرية فعالة إضافة لتصميم البنية التحتية الملائمة للهند لتحقيق أهداف استهلاك الغاز.

نبذة تعريفية عن ورشة العمل

ماكسيم شينكري - مدير مركز اقتصاديات وإدارة الطاقة، IFP

رامي ثببانه - باحث أول مشارك في كابسارك

أورانجيب قريشي - محلل أول للطاقة في منتدى الطاقة الدولي (IEF)

أبهيناف تريفيدي - المؤسسة الوطنية لتحويل الهند

كولين وارد - مدير برنامج التنمية الصناعية وتأثيرها على الأسواق في كابسارك

فيتالي يرمالكوف - زميل باحث أول بمعهد أوكسفورد لدراسات الطاقة

بيتر زينودسكي - برنامج الغاز، توقعات الطاقة العالمية

نظم مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك) هذه الورشة كجزء من مشروع تقييم إمكانيات سوق الغاز في الهند، الذي يهدف إلى تحديد استراتيجيات لزيادة حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة الهندي. وقد تم عقد هذه الورشة في اليوم السادس من أكتوبر لعام 2019م، وقد زينها بالحضور أكثر من عشرين (20) خبيراً في الطاقة من معاهد الصناعة والأبحاث لمناقشة عوامل السياسة وتهيئة السوق التي ستحدد مستقبل قطاع الغاز في الهند.

قائمة المشاركين

رجا المرزوقي - أستاذ اقتصاد في معهد الدراسات الدبلوماسية

سارة العتيبي - باحث في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

سباهوموي بهاتاثارجي - استشاري في نظم البحث والمعلومات

دانيلا بوتشكارف - زميل أول بمعهد East West

كاوثنيك ديب - زميل باحث في كابسارك

شاهد حسن - زميل باحث في كابسارك

ايمان امان - مستشار بوزارة الطاقة

جوناثان إيلكيند - زميل وباحث أول في جامعة كولومبيا

هيدكي ماتسوبارا - الممثل الرئيسي لشركة Diamond Gas الدولية (ميتسوبوشي)

كوبي فان دير ليند - مدير برنامج الطاقة الدولي في Clingendael

نيتين ماوريا - مساعد برنامج (الوقود البديل) في مجلس الطاقة والبيئة والمياه

نبذة عن الفريق

رامي شبانة



باحث مشارك أول في كابسارك يعمل على دراسة الأسواق العالمية للغاز والسوائل ويمتلك عشر سنوات في إعداد الأبحاث المهنية المختصة في صناعة الطاقة، وهو حاصل على الماجستير في تنمية الطاقة المستدامة من جامعة كالجاري.

كاوشيك ديب



زميل باحث في برنامج التنمية الصناعية وتأثيرها على الأسواق وهو خبير اقتصادي تطبيقي عمل سابقاً في فريق الاقتصاد في الشركة البريطانية للبترول (BP)، حيث قاد تحليل أسواق الغاز العالمية وتطورات الاقتصاد الكلي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما وقد عمل سابقاً في مجال الأبحاث ودعوى السياسات بشأن قضايا البنية التحتية والاقتصاد البيئي في شركة IDFC. كذلك قام كوشيك بتوجيه وتنفيذ الأبحاث في الاقتصاد التطبيقي في جامعة TERI، وتم تعيينه مديراً لبرامج ماجستير إدارة الأعمال بالجامعة.

كولين وارد



مدير برنامج التنمية الصناعية وتأثيرها على الأسواق في كابسارك، ولديه خبرة طويلة في صناعة الطاقة لمدة 10 سنوات في مختلف المجالات، بما فيها العمل الميداني المتعلق بالزلازل، وتصميم مشاريع المصافي وتقديم الاستشارات لكبرى شركات النفط العالمية والوطنية في جميع أنحاء العالم. كما يتولى كولين دوراً رئيساً في العديد من مشاريع كابسارك حيث تركز أبحاثه بشكل أساسي على تقدير تكاليف مشاريع الطاقة والتأثيرات البيئية على صناعة الطاقة العالمية.

نبذة عن المشروع

نما استهلاك الغاز في الهند بوتيرة أبطأ من معدل استهلاكها الكلي للطاقة، مما أدى إلى فقدان حصة السوق من الغاز في الطاقة الوطنية، ويتناقض هذا بشكل حاد مع أهداف الحكومة المنصوصة عليها في مختلف البيانات السياسية الداعية إلى زيادة استخدام الغاز في الهند لتلبية الطلب المتنامي بوتيرة متسارعة على الطاقة بكفاءة وبطريقة ملائمة للبيئة. ويهدف هذا المشروع إلى استخلاص الدروس المستفادة من تصاميم السياسات والأسواق في الدول التي طوّرت أسواق الغاز المحلية فيها، وبخاصة تلك التي لها أهداف صناعية وبيئية مماثلة للهند.



www.kapsarc.org